

# اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥

الدورة الثانية

جنيف، ٢٢ نيسان/أبريل - ٣ أيار/مايو ٢٠١٣

المسائل ذات الأولوية المطروحة للمناقشة والتقدم المحرز في ما يتعلق  
بتنفيذ استنتاجات وتوصيات مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠  
بشأن إجراءات المتابعة (خطة العمل لعام ٢٠١٠)

## ورقة عمل مقدمة من الاتحاد الأوروبي

١ - سيشارك الاتحاد الأوروبي في الدورة الثانية للجنة التحضيرية بغرض دعم نظام عدم انتشار الأسلحة النووية وتعزيزه، آخذاً في الاعتبار التحديات الرئيسية الراهنة في مجال الانتشار، من خلال النهوض بتنفيذ شامل للنتائج الموضوعية والمتوازنة لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، ومن خلال الإبلاغ عما يضطلع به من أنشطة، سعياً إلى إحراز تقدم ملموس وواقعي نحو تحقيق الأهداف الواردة في المعاهدة.

٢ - ولبلوغ هذا الهدف، سيعمل الاتحاد الأوروبي مع جميع الدول الأطراف التي تحضر الاجتماع، بناءً على القرار الذي اتخذته مجلسه في ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٠ (2010/212/CFSP)، ووضعاً في اعتباره ورقات العمل المقدمة إلى مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ وإلى اللجنة التحضيرية عام ٢٠١٢ (NPT/CONF.2010/PC.III/WP.26 و NPT/CONF.2015/PC.I/WP.45 و NPT/CONF.2015/PC.I/WP.46)، والمستكملة من خلال هذه الورقة.

٣ - وسيسعى الاتحاد الأوروبي لكفالة أن تتناول الدول الأطراف في المعاهدة التقدم المحرز في الدورة الثانية للجنة التحضيرية والإبلاغ عنه، والانضمام إليها، وعلى وجه الخصوص فيما يتصل بالالتزامات التالية:



(أ) التأكيد مجدداً على التزامها بالامتنثال لواجباتها والوفاء بأهداف المعاهدة والانضمام الشامل إلى المعاهدة، مع التشديد على دعوة جميع الدول غير الأطراف في المعاهدة لأن تصبح دولاً أطرافاً فيها من دون إبطاء باعتبارها من الدول الأطراف غير الحائزة للأسلحة النووية، وكذلك دعوتها، ريثما يتم انضمامها إلى المعاهدة، إلى التمسك ببنودها والتعهد بالالتزام بعدم الانتشار ونزع السلاح.

- يواصل الاتحاد الأوروبي، تمشياً مع الإجراء ١، المساهمة بفعالية في الجهود العالمية الرامية إلى تحقيق عالم أكثر أمناً للجميع، وتهيئة الظروف لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية وفقاً لأهداف المعاهدة، على نحو يعزز الاستقرار الدولي، وبناء على مبدأ الأمن غير المنقوص للجميع. ويرحب الاتحاد الأوروبي بمواصلة الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية سلسلة اجتماعاتها المعقودة في باريس عام ٢٠١١، وفي واشنطن عام ٢٠١٢، وفي جنيف يومي ١٦ و ١٧ نيسان/أبريل عام ٢٠١٣ لتنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها في مؤتمر عام ٢٠١٠، بما في ذلك بشأن بناء الثقة والشفافية والتحقق، ويشجع ذلك. ويحيط الاتحاد الأوروبي كذلك علماً مع التقدير بجميع المبادرات الرامية إلى تعزيز تنفيذ خطة العمل في مجالي عدم الانتشار ونزع السلاح، ومنها مبادرة فريق "مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح" الذي اجتمع عدداً من المرات على المستوى الوزاري منذ عام ٢٠١٢.

(ب) إعادة التأكيد على الالتزام بإحراز تقدم ملموس في عمليات الحد من الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي والتشديد على ضرورة ذلك، لا سيما من خلال تخفيض شامل في المخزون العالمي للأسلحة النووية، وفقاً للمادة السادسة من المعاهدة، مع الترحيب بالتخفيضات الكبيرة التي أجريت حتى الآن وأخذ المسؤولية الخاصة للدول التي تمتلك أكبر الترسانات في الاعتبار.

- رحب الاتحاد الأوروبي، في ما يتعلق بالإجراءات ٣ إلى ٥، بزيادة الشفافية التي أعرب عنها بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية، ولا سيما الدولتان العضوتان في الاتحاد الأوروبي، بشأن الأسلحة النووية التي تمتلكها، وشجع جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية على مواصلة الجهود في هذا الصدد.

- كما رحب الاتحاد الأوروبي بدخول المعاهدة الجديدة لتخفيض الأسلحة الاستراتيجية المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي حيز النفاذ، وهو يواصل تشجيع الولايات المتحدة والاتحاد الروسي على تنفيذ المعاهدة والسعي

الحيث لمواصلة تخفيض ترسانتهما النووية، بما في ذلك ما يتعلق منها بالأسلحة غير الاستراتيجية؛

- ويشجع الاتحاد الأوروبي الولايات المتحدة والاتحاد الروسي على مواصلة المفاوضات لتحقيق تخفيضات كبيرة في ترسانتهما النووية، بما في ذلك الأسلحة غير الاستراتيجية. وإننا ندعوها وندعو كافة الدول الحائزة للأسلحة النووية غير الاستراتيجية إلى إدراجها في عملياتها العامة للحد من الأسلحة ونزع السلاح، وذلك بهدف خفضها وإلغائها، مع الموافقة على أهمية تحقيق مزيد من الشفافية ووضع تدابير لبناء الثقة بغية الدفع بعملية نزع السلاح النووي قدماً.

(ج) التأكيد مجدداً على الالتزام بالحد من الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي استناداً إلى المعاهدة من خلال التشديد على ضرورة مضاعفة الجهود المتعددة الأطراف وتفعيل الصكوك المتعددة الأطراف، ولا سيما مؤتمر نزع السلاح.

- في هذا الصدد، ما زال القلق البالغ يساور الاتحاد الأوروبي بسبب استمرار جمود الوضع في مؤتمر نزع السلاح، بما في ذلك استمرار عدم التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج عمل المؤتمر. ولذلك، فإنه يلتزم بالمشاركة في مناقشات جوهرية بشأن جميع المسائل الأساسية المدرجة في جدول أعمال المؤتمر من أجل إحراز تقدم بشأن الإجراءات ٦ و ٧ و ١٥. وما برح الاتحاد الأوروبي يدعو المؤتمر أيضاً المؤتمر إلى النظر في مسألة توسيع عضويته.

(د) في ما يتعلق بمؤتمر نزع السلاح، تشجيع الشروع الفوري في إجراء مفاوضات بشأن إبرام معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية اللازمة لصنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، أو معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية واحتتامها المبكر باعتبارها خطوات لا غنى عنها من أجل الوفاء بالالتزامات والهدف النهائي المنصوص عليه في المادة السادسة من المعاهدة.

- دعا الاتحاد الأوروبي مراراً إلى الشروع الفوري في إجراء مفاوضات في إطار مؤتمر نزع السلاح بشأن وضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية واحتتامها المبكر، وهو أمر ما زال يشكل أولوية واضحة. وهذا أمر عاجل وهام باعتباره يشكل خطوة أساسية من أجل السعي لتحقيق عالم أكثر أمناً للجميع وتهيئة الظروف لعالم خال من الأسلحة النووية، وفقاً لأهداف المعاهدة. ويمكن، بل وينبغي، تناول شواغل الأمن القومي، على الرغم من مشروعيتها، بوصفها جزءاً من عملية التفاوض وليس شرطاً مسبقاً لها. ويمكن اتخاذ تدابير لبناء الثقة على الفور،

دوفا حاجة إلى انتظار بدء المفاوضات الرسمية. وفي هذا الصدد، وبانتظار إجراء المفاوضات ودخول معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية حيز النفاذ، يدعو الاتحاد الأوروبي جميع الدول المعنية إلى الإعلان عن وقف اختياري فوري لإنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى وإلى التمسك بذلك؛

- أيدت جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي قرار الجمعية العامة ٥٣/٦٧ المتعلق بمعاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. وتشكل الآلية التي أنشئت بموجب هذا القرار مساهمة مفيدة لمساعدة مؤتمر نزع السلاح بدون تفويض سلطته ودوره الأساسي في المفاوضات المتعددة الأطراف لنزع السلاح. ولذلك، يلتزم الاتحاد الأوروبي بالمشاركة في مناقشات جوهرية بشأن جميع المسائل الأساسية المدرجة في جدول أعمال المؤتمر من أجل إحراز تقدم بشأن الإجراءات ٦ و ٧ و ١٥.

(هـ) دعم المعاهدة، مع مراعاة التحديات الرئيسية الراهنة للانتشار، ولا سيما في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية إيران الإسلامية والجمهورية العربية السورية، من خلال وضع فهم مشترك للدول الأطراف بشأن كيفية الرد بحزم وفعالية، بما في ذلك عن طريق مجلس الأمن، إزاء حالات عدم الامتثال.

- تناول الاتحاد الأوروبي بفعالية، تمشياً مع الإجراء ٢٦، التحديات الرئيسية للانتشار وعدم الامتثال. وأيد الاتحاد الأوروبي القرار الذي اتخذته مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في حزيران/يونيه ٢٠١١ لإبلاغ مجلس الأمن بعدم امتثال الجمهورية العربية السورية لاتفاق الضمانات الذي أبرمته مع الوكالة، وأيد أيضاً القرار الذي اتخذته مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ والذي يحث فيه جمهورية إيران الإسلامية على التعاون مع الوكالة بشأن توضيح المسائل المعلقة في ما يتعلق بالأبعاد العسكرية المحتملة للبرنامج النووي لجمهورية إيران الإسلامية، والقرار الذي اتخذته المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية؛
- وشارك الاتحاد الأوروبي، لا سيما في ما يتعلق بجمهورية إيران الإسلامية، في الجهود المضاعفة الرامية إلى إيجاد حل عن طريق التفاوض. ولا يزال هدف الاتحاد الأوروبي يتمثل في التوصل إلى تسوية شاملة طويلة الأجل، يكون من شأنها استعادة الثقة الدولية في الطابع السلمي المحض للبرنامج النووي لجمهورية إيران الإسلامية

بما يضمن وفاءها بجميع ما عليها من التزامات وفقاً للمعاهدة ولقرارات مجلس الأمن وقرارات مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية ذات الصلة مع الاحترام الكامل لحقها في استخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية. ومن الأمثلة الواضحة على عزم الاتحاد الأوروبي التوصل إلى حل دبلوماسي، الاجتماعات التي عقدها في الآونة الأخيرة ممثلون عن الاتحاد الروسي وألمانيا والصين وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية، بقيادة الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي، مع جمهورية إيران الإسلامية. ويحث الاتحاد الأوروبي جمهورية إيران الإسلامية على المشاركة بطريقة بناءة استناداً إلى مقترح بناء الثقة الذي قدمته مجموعة بلدان الاتحاد الأوروبي الثلاثة + ٣، وعلى اتخاذ خطوات عملية من شأنها أن تمهد السبيل لإجراء مفاوضات شاملة. ويدعو الاتحاد الأوروبي جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى دعم هذه الجهود عن طريق التنفيذ التام للقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن؛

- وأدان الاتحاد الأوروبي أيضاً بقوة عمليات إطلاق الصواريخ التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ١٣ نيسان/أبريل و ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ والتجربة النووية التي أجريت في ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٣، في انتهاك سافر لأحكام قرارات مجلس الأمن ١٦٩٥ (٢٠٠٨) و ١٧١٨ (٢٠٠٨) و ١٨٧٤ (٢٠٠٩)، التي أعيد تأكيدها في القرارين ٢٠٨٧ (٢٠١٣) و ٢٠٩٤ (٢٠١٣). وحث الاتحاد الأوروبي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بشدة على التخلي عن جميع برامجها للأسلحة النووية والقذائف التسيارية الحالية بشكل كامل وقابل للتحقق ولا رجعة فيه. كما دعا الاتحاد الأوروبي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الامتناع عن أي استفزازات أخرى وإلى العودة للامتثال التام للمعاهدة والتزاماتها المتعلقة باتفاق الضمانات الذي أبرمته مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

(و) إحراز تقدم في تنفيذ خطة العمل المعتمدة في مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠، بما في ذلك في تنفيذ القرار بشأن الشرق الأوسط لعام ١٩٩٥، والقرار المتخذ في ذلك الصدد في مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠.

(ز) تأكيد أهمية المناطق الخالية من الأسلحة النووية للسلام والأمن، على أساس ترتيبات تُعقد تجريبية بين دول المنطقة المعنية وبما يتسق مع المبادئ التي حددتها لجنة نزع السلاح عام ١٩٩٩.

(ح) من هذا المنطلق، دعوة جميع الدول في منطقة الشرق الأوسط بوجه خاص إلى إحراز تقدم بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها في تلك المنطقة، والامتناع عن اتخاذ تدابير تحول دون تحقيق ذلك الهدف، والتوصل إلى اتفاق بشأن اتخاذ خطوات عملية ملموسة، كجزء من هذه العملية، لإنشاء هذه المنطقة، على النحو المتفق عليه في مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠.

- يؤيد الاتحاد الأوروبي بقوة، تمثيلاً مع الجزء الرابع من خطة عمله، آلية تنفيذ قرار المعاهدة لعام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، على النحو المتفق عليه عام ٢٠١٠. ولاحظ المجلس الأوروبي مع الأسف إرجاء المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، المقرر عقده عام ٢٠١٢ وفقاً لقرار مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠. وما زال الاتحاد الأوروبي ملتزماً التزاماً كاملاً بهدف إنشاء هذه المنطقة ويأمل أن يُعقد هذا المؤتمر في أقرب وقت ممكن وهو يؤيد المقترح الذي قدمه الميسر بإجراء مشاورات غير رسمية متعددة الأطراف لضمان ترتيبات لعقد مؤتمر هلسنكي تتوصل إليها دول المنطقة بمحض إرادتها. وسيواصل الاتحاد الأوروبي، في مرحلة التحضير لمؤتمر هلسنكي وما بعدها، العمل على نحو وثيق مع الميسر وجميع الأطراف المعنية والمهتمة. وقد أسهم في العملية من خلال عقد حلقتين دراسيتين برعاية الاتحاد الأوروبي عن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، الأولى في تموز/يوليه عام ٢٠١١ والثانية في تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠١٢، وهو على استعداد لاتخاذ مبادرات متابعة محتملة بالتنسيق الوثيق مع الميسر لاجافا.

(ط) تشجيع بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بسرعة عن طريق المشاركة الدبلوماسية والمالية، وبانتظار دخول المعاهدة حيز النفاذ، دعوة جميع الدول، ولا سيما جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، للتقيد بوقف التفجيرات التجريبية النووية، وعدم اتخاذ أي إجراء يخالف أحكام المعاهدة وموضوعها وغرضها.

- تكتسب معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أهمية حاسمة لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي، وهي تنصدر أولويات الاتحاد الأوروبي. وقد دعا الاتحاد الأوروبي مراراً، في ما يتعلق بالإجراءات ١٠ إلى ١٢، جميع الدول التي لم تصدق بعد على المعاهدة، ولا سيما الدول الواردة أسماؤها في المرفق ٢، إلى أن تصدق عليها في موعد قريب. ويرحب الاتحاد الأوروبي بتوقيع المعاهدة من جانب نيوي وبتصديق بروني دار السلام وتشاد والعراق عليها مما يرفع عدد البلدان التي صدقت

عليها إلى نحو ١٦٠ بلداً. وتمشياً مع الإجراءات ١٣ و ١٤، واصل الاتحاد الأوروبي توفير الدعم الهام للأمانة التقنية المؤقتة لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لتعزيز نظام التحقق (أكثر من ١٥ مليون يورو منذ عام ٢٠٠٦). وينص آخر قرار اعتمده مجلس الاتحاد الأوروبي (2012/699/CFSP) في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ على تقديم دعم مالي جديد قدره ٥,٢ ملايين يورو. وبالإضافة إلى ذلك، شارك الاتحاد الأوروبي عام ٢٠١٢ في مبادرات دبلوماسية في جميع الدول التي لم توقع على المعاهدة أو لم تصدق عليها بعد.

(ي) تعزيز فعالية نظام عدم الانتشار وشموله. يرى الاتحاد الأوروبي أن إبرام اتفاق الضمانات الشاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى جانب البروتوكول الإضافي يمثل معيار التحقق بموجب المادة الثالثة من المعاهدة. ويشجع الاتحاد الأوروبي أيضاً تحول الضمانات إلى مفهوم على مستوى الدول ينطبق عليها جميعاً ويستند إلى الأهداف بقدر أكبر وينظر إلى المعلومات ذات الصلة بالضمانات بشأن دولة ما. وسيتيح هذا النهج للوكالة الدولية للطاقة الذرية تركيز جهودها حيث مخاطر الانتشار هي الأشد.

• وفي ما يتعلق بتنفيذ الإجراء ٣٣، واصل النظام الإقليمي للمراقبة والحصر التابع للاتحاد الأوروبي، أو ضمانات الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية، بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، تطوير ترتيبات الشراكة فيما بينهما من أجل تعزيز الشفافية والثقة المتبادلة. وواصل الاتحاد الأوروبي تقديم دعم فعال لنظام ضمانات الوكالة من خلال برامج منها برنامج دعم الضمانات التابع للمفوضية الأوروبية، بما متوسطه ٣,٣ ملايين يورو سنوياً. كما أسهم الاتحاد الأوروبي بمبلغ قدره ٥ ملايين يورو لتحديث مختبر التحليل الخاص بالضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية عام ٢٠١١ وبمبلغ آخر قدره ٥ ملايين يورو عام ٢٠١٢. وعن طريق برامج الدول الأعضاء لدعم الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وضع الاتحاد الأوروبي أيضاً بمتناول الوكالة تكنولوجيا وخبرات مركز البحوث المشترك للمفوضية الأوروبية ومعاهده في إيسيرا، بإيطاليا، وغيل، بيلجيك، وكارلزروهيه، بألمانيا، في مجالات تقنية عديدة متصلة بالتنفيذ الفعال لتدابير التحقق من الضمانات.

(ك) إدراك أهمية وضع ضوابط تصدير ملائمة وفعالة امتثالاً لقرارات مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) و ١٨٨٧ (٢٠٠٩) و ١٩٧٧ (٢٠١١) ووفقاً للفقرة ٢ من المادة الثالثة من المعاهدة.

• يقدم الاتحاد الأوروبي الدعم التام لأنشطة النظم الدولية لمراقبة الصادرات، وهي أساساً مجموعة موردي المواد النووية، ولجنة ترانغر، ومجموعة أستراليا، وترتيب فاسينار، ونظام مراقبة تكنولوجيات القذائف. وما زالت لجنة ترانغر ومجموعة موردي المواد النووية تشكلان محفلين مهمين لتبادل التجارب والعمل بفعالية نحو إرساء ضوابط على الصادرات تتسم بالكفاءة، مما يسهم بالتالي عملياً في مكافحة الانتشار. وينبغي أن تستفيد جميع الدول من أعمالهما لدى صياغة كل منها تشريعاتها المتعلقة بضوابط التصدير وتطبيقها. وقد تعهد الاتحاد الأوروبي بدفع نحو 5 ملايين يورو لمساعدة البلدان الثالثة على تحسين الإطار القانوني والقدرات المؤسسية لإنشاء ضوابط التصدير الفعالة وتنفيذها في الفترة 2010-2013 وسيواصل أنشطته في مجال المساعدة.

(ل) تعزيز المعاهدة من خلال العمل على وضع فهم مشترك بين الدول الأطراف بشأن كيفية الرد بفعالية على انسحاب دولة طرف من المعاهدة، ويشمل ذلك توجيه الانتباه إلى ما قد يترتب على الانسحاب من المعاهدة من آثار على السلام والأمن الدوليين. وتعزيز المعاهدة أيضاً من خلال التشديد على ضرورة أن يتخذ مجلس الأمن إجراءً سريعاً وأن يعالج دون إبطاء أي إشعار من دولة طرف بانسحابها من المعاهدة، ومن خلال تعزيز اتخاذ تدابير في هذا الصدد، بما في ذلك الترتيبات اللازمة لصون ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية الملائمة بشأن جميع المواد والمعدات والتكنولوجيات والمرافق النووية التي تم تطويرها لأغراض سلمية.

(م) توسيع نطاق قبول ودعم مفهوم تطوير استخدامات الطاقة النووية للأغراض السلمية بطريقة مسؤولة في أفضل شروط السلامة والأمن وعدم الانتشار، ويشمل ذلك تقديم الدعم لأنشطة برنامج التعاون التقني التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية وللنهج المتعددة الأطراف لدورة الوقود النووي، مع التشديد على ضرورة الامتثال للالتزامات بموجب قراري مجلس الأمن 1540 (2004) و 1887 (2009).

• ما زال الاتحاد الأوروبي ملتزماً بالأهداف الواردة في الإجراءات 38 إلى 46 وذلك لكفالة تهيئة أفضل ظروف السلامة والأمن وعدم الانتشار من جانب البلدان التي تأمل في تطوير قدراتها بطريقة مسؤولة في مجال استخدامات الطاقة النووية لأغراض سلمية. ويعرب الاتحاد الأوروبي عن دعمه التام للدور الأساسي الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجال السلامة النووية وأهمية خطة العمل المتعلقة بالسلامة النووية التي اعتمدها المؤتمر العام للوكالة عام 2011. وفي ضوء حادثة

فوكوشيما، أجرى الاتحاد الأوروبي، على سبيل الأولوية، استعراضاً لسلامة جميع المحطات النووية لتوليد الكهرباء في الاتحاد الأوروبي على أساس تقييم شامل وشفاف للمخاطر والأمان ("اختبارات الجهد"). وقد دعيت البلدان المجاورة والبلدان الأخرى إلى المشاركة في هذه الاختبارات. وأشرفت على اختبارات الجهد سلطات تنظيمية وطنية مستقلة ونشرت علناً التقارير المتعلقة بما توصلت إليه هذه الاختبارات من نتائج وما اتخذ لاحقاً من تدابير؛

- وانضم الاتحاد الأوروبي إلى النداء الدولي لتعزيز الأمن النووي، بما في ذلك خلال مؤتمر قمة للأمن النووي عام ٢٠١٠ و عام ٢٠١٢. ويرحب الاتحاد الأوروبي بدعوة الوكالة الدولية للطاقة الذرية لعقد مؤتمر وزاري عن الأمن النووي في تموز/يوليه ٢٠١٣. وقد قدم الدعم للأمن النووي من خلال القرارات الخمسة المتتالية التي اتخذها المجلس والأدوات المالية الأخرى منذ عام ٢٠٠٤ التي فاقت قيمتها ٣٤,٥ مليون يورو منذ عام ٢٠٠٤.

٤ - ولتحقيق الأهداف المبينة أعلاه، سيعمل الاتحاد الأوروبي على نحو هادف مع جميع الدول الأطراف، وعند الاقتضاء مع الدول غير الأطراف في المعاهدة، من خلال إعداد البيانات أثناء انعقاد اللجنة التحضيرية لعام ٢٠١٣، وتقديم المقترحات بشأن المسائل لكي تنظر فيها الدول الأطراف التي قد تشكل أساس قرارات مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٥ ومن خلال تشجيع مساهمة المجتمع المدني بفعالية في النهوض بمبادئ المعاهدة وأهدافها، بما في ذلك عن طريق الائتلاف الأوروبي لمراكز الفكر المعني بعدم الانتشار الذي أنشئ عام ٢٠١٠<sup>(١)</sup>.

٥ - وسيعمل الاتحاد الأوروبي بوجه خاص على تعزيز فعالية نظام عدم الانتشار وشموله، وعلى التوصل إلى فهم مشترك للدول الأعضاء بشأن كيفية معالجة انسحاب دولة طرف من المعاهدة بفعالية. وعلاوة على ذلك، سيعزز الاتحاد الأوروبي التأكيد على أولوية الالتزام بالمعاهدة، مع مراعاة التحديات الرئيسية الراهنة للانتشار، ولا سيما في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية إيران الإسلامية، من خلال التوصل إلى فهم مشترك بين الدول الأعضاء بشأن كيفية الرد بحزم وفعالية إزاء حالات عدم الامتثال.

(١) مقرر مجلس الاتحاد الأوروبي 2010/430/CFSP المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٠.